

■ وفد من جمعية رجال الأعمال في الإسكندرية يزور مقر اتحاد الغرف العربية



التموية والاجتماعية المزمع عقدها في بيروت مطلع العام المقبل. من جانبه أشاد الوفد المصري بالدور البناء والإيجابي الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية، مشدداً على أنّ جمعية رجال الأعمال في الإسكندرية يعينها كثيراً تعزيز التعاون مع الاتحاد، في إطار الارتقاء بالعمل العربي المشترك، خصوصاً في ظل التحديات التي يواجهها العالم اليوم، في ظل الحرب التجارية المستعرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة والولايات المتحدة والبلدان الأوروبية من جهة أخرى.

وركّز الوفد على أهمية التفاعل بشكل أكبر مع واقع الثورة الصناعية الرابعة، عبر استخدام الذكاء الصناعي لجذب الشركات الأجنبية العملاقة إلى البلدان العربية، منوهاً بمشروع السوق الإلكترونية المشتركة، وداعياً إلى "ضرورة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وكذلك إعطاء حيزاً أكبر لرواد الأعمال باعتبارهم الركيزة الأساسية للاقتصاد العربي".

■ ليبيا تطرح برنامجاً إصلاحياً لتعزيز واقعها الاقتصادي

وتستهدف الرسوم الجديدة الحد من الدين العام وتوفير التمويل لصيانة المرافق ودعم الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والمواصلات، على أن يتولى رئيس المجلس الرئاسي ومحافظ مصرف ليبيا المركزي تحديد مقدار الرسم الذي يُفرض.

ويهدف البرنامج أيضاً إلى تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية البالغ 1.4 دينار للدولار والسعر في السوق الموازية الذي يتجاوز سبعة دنانير من وقت إلى آخر. المصدر (جريدة الشرق الأوسط، بتصرف)

زار وفد من جمعية رجال الأعمال في الإسكندرية، يضمّ رئيس مجلس الإدارة المستشار محمد صبري، والرئيس التنفيذي للجمعية شريف الديواني، يرافقه مستشار وزير التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية لشؤون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال حسام فريد، حيث كان في استقبالهم أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي.

وجرى خلال اللقاء البحث في واقع الاقتصاد العربي، وتعزيز التعاون بين اتحاد الغرف العربية وجمعية رجال الأعمال في الإسكندرية بما يخدم القطاع الخاص العربي.

ووضع الدكتور حنفي الوفد في صورة عمل اتحاد الغرف العربية منذ نشأته ولغاية اليوم، والدور الذي يقوم به على صعيد تفعيل التعاون العربي، مؤكداً أنّ "الاتحاد يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، وهو عضو مراقب في جامعة الدول العربية"، لافتاً إلى أنّ "دور الاتحاد لا يقتصر على تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية، بل إنّه صلة وصل هامة بين البلدان العربية والأجنبية من خلال الغرف العربية الأجنبية المشتركة ومجالس الأعمال المشتركة، وتمثّل هذه الغرف والمجالس مفتاحاً مهماً للبلدان العربية من أجل تنمية تجارتنا مع العالم".

وقال: "اتحاد الغرف العربية لا يتعاطى السياسة، لأنّ الغاية الأساس له تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، من هنا نأمل أن تتعافى البلدان العربية التي تواجه أزمات حالياً، لأنّ ذلك من شأنه أن ينعكس إيجاباً على كل الوطن العربي".

وكشف الدكتور حنفي للوفد عن مشروع السوق الإلكترونية المشتركة التي يعول عليها الاتحاد كحل عربي يوازي السوق العربية المشتركة، آملاً في أن تتبنى البلدان العربية هذا المشروع في القمة الاقتصادية

طرحته السلطات الليبية في العاصمة طرابلس، برنامجاً يستهدف إصلاح تشوهات الاقتصاد، من خلال فرض رسوم على المعاملات بالعملات الأجنبية، كما وسمح البرنامج لكل مواطن بتحويل مبلغ 10 آلاف دولار سنوياً بالوسائل المتاحة.

ويتضمّن البرنامج، الذي أعلنه رئيس المجلس الرئاسي لحكومة (الوفاق الوطني) فائز السراج، 11 بنداً، كما ويتضمن تعزيز سعر صرف الدينار الليبي عبر فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية.

■ تونس: مشاريع تنويع بـ 4.7 مليار دولار لإنعاش الاقتصاد



المستثمرين من أوروبا وأميركا والخليج".
المصدر (جريدة الشرق الأوسط، بتصرّف)

كشف وزير الاستثمار التونسي زياد العذاري، عن توجه تونس لطرح مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الطاقة والنقل وغيرها بقيمة 13 مليار دينار (4.7 مليار دولار) لإنعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

وأوضح العذاري أنّ "المشاريع التي سوف يتم تنفيذها، ستساهم برفع النمو عبر اعتماد آليات جديدة، وفتح آفاق أوسع للشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني والدولي في إنجاز المشاريع الكبرى، والتخفيف من الأعباء على المالية العمومية، وتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطن". وقال: "نعمل على إعادة جذب استثمارات جديدة بهدف خلق فرص عمل ورفع عائدات تونس من العملات الأجنبية وإنعاش النمو. وإننا نريد أن يدرك المستثمرون اليوم أن تونس هي وجهة تنافسية تتمتع بالعديد من الامتيازات، ونحن نهدف إلى جذب

■ الاتحاد الأوروبي يرفع العقوبات عن المركزي العراقي



العراقي أصبح من المؤسسات المالية الموثوقة التعامل لدى المؤسسات الدولية الأوروبية.
المصدر (جريدة الشرق الأوسط، بتصرّف)

أعلن البنك المركزي العراقي في بيان صادر عنه، عن خروجه من قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي التي كان يفرضها الاتحاد على المؤسسات منذ عهد النظام السابق، والتي نصت على حظر التعامل مع مجموعة من المؤسسات المالية وغير المالية العراقية ومنها البنك المركزي العراقي.

ووفقا لبيان المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي، فإنّ اهذه الخطوة تأتي تنويجا لما حققه البنك المركزي العراقي من تقدم كبير في تحسين أدائه وتطبيق الأنظمة والمعايير الدولية في هذا المجال. ووفقا لبيان المفوضية فإنّه بموجب التعديلات الأخيرة التي أقرها المركزي العراقي، سوف يتم السماح للمؤسسات المصرفية المالية العالمية أن تتعامل وفق التعليمات الجديدة، كون البنك المركزي

■ الحكومة الجزائرية تكشف النقاب عن موازنة 2019



احتياطي الصرف الذي كان عند 190 مليار دولار قبل أربع سنوات، وتجميد الاستيراد ورفع الضغط الضريبي، بالإضافة إلى الاعتماد منذ نهاية السنة الماضية على آلية التمويل غير التقليدي التي سمحت للبنك المركزي الجزائري بطباعة أكثر من 20 مليار دولار وإقراضها للخزينة العمومية.
المصدر (جريدة العربي الجديد، بتصرّف)

قدّم رئيس الوزراء الجزائري مسودة الموازنة العامة للسنة المقبلة، وبحسب مسودة مشروع الموازنة العامة الجديدة، سينخفض الإنفاق العام إلى حدود 8500 مليار دينار (75 مليار دولار)، مقابل 8650 مليار دينار هذه السنة (76.5 مليار دولار)، ما يعني تراجعاً بنسبة 1.5% وما يعادل 150 مليار دينار.

وقررت الحكومة الجزائرية تأجيل قرار خفض الإنفاق بشكل أكبر إلى عامي 2020 و2021، وهي السنة التي حددتها الحكومة الجزائرية لبلوغ التوازن المالي. كما قررت بداية من العام المقبل العودة إلى سياسة ترشيد النفقات وضبط الإنفاق العام، بعد الزيادة الكبيرة للنفقات هذه السنة والمقدر ارتفاعها بـ 21% مقارنة بالعام الماضي، حسب تقديرات وزارة المالية.

وتظهر توقعات الحكومة الجزائرية للسنوات المقبلة التي جاءت بها موازنة 2019، بداية انحسار هامش المناورة بالنسبة للحكومة، التي نجحت في تسيير الأزمة المالية منذ بدايتها منتصف 2014، بالاعتماد على